Credit: Inter-Parliamentary Union
Photographer: Joel Sheakoski

الأقوال والأفعال بيجين+٣٠

ملخص تنفيذي

Equality Now
A just world for women and girls.

الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين

في عام ١٩٩٥، تبنّت الغالبية العظمى من حكومات العالم، ١٨٩ بلداً، إعلان ومنهاج عمل بيجين (منصة بيجين)، حيث التزمت بإطار عالمي يهدف إلى إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات بشكلٍ كامل. يُغطّي الإعلان اثني عشر مجالاً حاسماً لحقوق الإنسان، ويتضمن التزاماتٍ صريحة بالقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس في القانون وتنفيذ تدابير إيجابية نحو تحقيق المساواة لجميع النساء والفتيات.

منذ ذلك الحين، تُراقب منظمة Equality Now (المساواة الآن)، بالشراكة مع منظمات في مختلف أنحاء العالم، التقدم والانتكاسات في تنفيذ منهاج عمل بيجين، مع التركيز بشكل خاص على حث الحكومات على الوفاء بالتزامها "**بإلغاء أي قوانين متبقية تُميِّز على أساس الجنس.**" في الواقع، يُعدّ هذا التزاماً بموجب القانون الدولي وهو ضروري لتحقيق برنامج عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة).

تُشكِّل الذكرى السنوية الثلاثين لمنصة بيجين في عام ٢٠٢٥ لحظة محورية أخرى للحكومات لاتخاذ خطواتٍ فورية وملموسة لتحويل أقوالها إلى أفعال.

تظل المساواة القانونية حجر الزاوية للتغيير التحويلي في المجتمع. من خلال جهود المُناصرة المستدامة من قِبَل النساء والفتيات وحلفائهن العالميين، شهدنا نجاحات كبيرة رغم الرفض المستمر للمساواة بين الجنسين ومقاومتها. وبمواصلة تسليط الضوء عبر تقديم عينة من القوانين التمييزية الصريحة التي تؤثر على النساء والفتيات طوال حياتهن بالإضافة إلى البيانات العالمية المتاحة من البنك الدولي ومركز تحليل السياسات العالمي وشركاء آخرين، نأمل أن يكون هذا التقرير بمثابة حافز لمزيد من التغيير المُجدي، وتشجيع العمل السياسي وصناع القرار على القضاء على التمييز في القانون وتبنّي الحماية القانونية القوية.

Credit: PeopleImages / iStock

خمس سنوات منذ عملية مراجعة بيجين+٢٥

لقد تحقق تقدم ملحوظ يجدُر الاحتفال به - من كوبا إلى زامبيا. **جرى تعديل أو إلغاء أكثر من ٦٠ قانونًا بشكلٍ كامل أو جزئي في مختلف أنحاء العالم كان قد سُلّط الضوء عليها في التقارير السابقة منذ عام ١٩٩٩، بما في ذلك ١١ قانونًا منذ عام ٢٠٢٠**، ما يُقرِّبنا من تحقيق المساواة القانونية.

ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات يواجهن أشكالًا مختلفة من التمييز، وكثيرًا ما يُكرَّس الكثير منها أو يُيسَّر من خلال القوانين في بلدانهن. على سبيل المثال، يتأثر **وضعهن الشخصي** عندما تفشل الحكومات في منح الجنسية أو المواطنة على أساس الجنس، أو تفرِض قيودًا على حرية التنقل دون موافقة الأوصياء الذكور، أو تحرِمهن من الوصول إلى التعليم، أو تمنع النساء من اتخاذ قرارات مستقلة دون موافقة "رب الأسرة" الذكر. وبالمثل، تتعرض النساء والفتيات للتمييز المتعلق **بحالتهن الزوجية**، قبل الزواج وأثناءه وبعده. لا يزال العديد من الفتيات يُجبَرن على الزواج، وغالبًا ما يجري ذلك بموجب القانون، أو يخضعن لِسِنٍّ أدنى للزواج أقل من نظرائهن من الذكور.

تواجه النساء أيضًا عدم المساواة والتمييز المستمر في **القطاع الاقتصادي**، بما في ذلك التفاوت في الأجور، والحصّة غير المتساوية من مسؤوليات الرعاية، وفرص العمل المحدودة على أساس الجنس، والتمييز في الميراث وحقوق الملكية وملكية الأصول. تجعل هذه التفاوتات القانونية النساء أكثر عُرضةً **للعنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان**. ويواصل مرتكبو العنف ضد المرأة في التمتع بالإفلات من العقاب، وخاصةً في الأماكن التي لا يجري فيها تجريم الاغتصاب الزوجي، أو حيث توجد قوانين تقلل أو تلغي العقوبات المفروضة على المُغتصِب إذا تزوّج ضحيته.

لم يُحقق أي بلد المساواة القانونية الكاملة للنساء والفتيات. وفق تقرير مجموعة البنك الدولي، المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤، **لا يزال النساء يتمتعن بأقل من ثلثي الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال، بل إن الفجوة في المساواة بين الجنسين أوسعُ من ذلك في الواقع العملي بسبب الافتقار الكبير إلى إنفاذ القوانين القائمة.**

تراجُعٌ عالمي بشأن حقوق الإنسان

لا تزال المسيرة نحو المساواة على أساس الجنس تواجه ردود فعل وتراجعات في الحقوق التي اكتُسبت فيما مضى بشِقّ الأنفس. غالباً ما تؤطَّر هذه المقاومة من خلال أطروحات القومية أو "القيم الأسرية" التقليدية، والتي تهدف إلى إبقاء النساء والفتيات تحت السيطرة الأبوية. ويمكن الاطلاع على مثال واضح على هذا التراجع في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، حيث جَرّمت بعض البلدان الوصول إلى عمليات الإجهاض الآمنة، أو أزالت أسباب الإجهاض القانوني، أو سنّت قوانين تعُدّ الإجهاض مكافئاً للقتل. كما وُجدت جهودٌ أخرى لحظر وتجريم العلاقات بين الأشخاص من نفس الجنس وحظر الرعاية الصحية المُنقِذة للحياة للشباب المتحولين جنسياً.

كما يتجلى **جدول أعمال مناهضة الحقوق** في القيود المفروضة على المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، حيث استهدفت الحكومات مصادر التمويل، ما أدى إلى فرض رقابة ذاتية وتعزيز مناخ الخوف. في الوقت نفسه، تتعرض الحماية القانونية ضد العنف - سواءً داخل إطار الزواج أو خارجه - للتهديد بشكلٍ مضطرد في العديد من البلدان، مع تزايد جهود الضغط للحد من الحماية القانونية للنساء وإضعاف آليات المُساءلة لمرتكبي العنف ضد المرأة، من أمريكا اللاتينية إلى أوراسيا. لقد تمثّل الهجوم على حقوق المرأة في طرق عديدة، بما في ذلك من خلال التفكيك النشِط للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم المساواة بين الجنسين. سُنّت قوانين تُقيّد الحق في التعليم والتنقل وحرية التعبير في العديد من البلدان من أفغانستان إلى الولايات المتحدة.

منذ آخر مراجعة قامت بها الأمم المتحدة لتنفيذ التزامات منصة بيجين في عام ٢٠٢٠، تحمَّل العالم جائحة كوفيد-١٩، ما تسبب في انهيار البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبنية الرعاية الصحية. كشفت الأزمة عن أوجه قصور طويلة الأمد في الوصول إلى الحقوق الأساسية، ما ترك الملايين - وخاصةً من النساء - في ظروف مدمرة وغير مسبوقة. أكّد العديد من التقييمات التي أُجريت بعد الوباء على أهمية تعزيز المساواة وعدم التمييز في القانون، حيث يُعدّ ذلك ضرورياً لبناء القدرة على الصمود وضمان التعافي.

جرى تعديل أو إلغاء أكثر من ٦٠ قانونًا بشكلٍ كامل أو جزئي في مختلف أنحاء العالم كان قد سُلّط الضوء عليها في التقارير السابقة منذ عام ١٩٩٩

أسس قوية للمساواة القانونية: الدساتير وقانون الأسرة

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك مجالان قانونيان أساسيان لإنهاء التمييز على أساس الجنس: **القانون الدستوري وقانون الأسرة**. تدعو منصة بيجين الحكومات إلى سن ضمانات دستورية تحظر جميع أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر على أساس الجنس، وخاصةً في سياق وضع المرأة في الأسرة. تعمل الدساتير كأساسٍ ومعيار لجميع القوانين الأخرى، ومن الناحية المثالية تضمن توافقها مع مبادئ المساواة، طالما لا توجد استثناءات أو استقطاعات لأوضاع شخصية أو قوانين دينية. يساعد الحظر الصريح للتمييز على أساس الجنس في الدستور في الحماية من التراجع عن الحقوق ويعمل كحاجزٍ أمام تمرير القوانين التمييزية. رغم أن ٨٥٪ من البلدان لديها دساتير تضمن المساواة على أساس الجنس و/أو النوع الاجتماعي، فإن عددًا قليلاً ولكنه مهم منها فشل حتى الآن في تحقيق ذلك.

لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز وتشجيع التركيز الاستراتيجي على ضمان المساواة داخل الأسرة لتلبية المعايير التي حددتها منصة بيجين وأهداف التنمية المستدامة. تؤثر قوانين الأسرة، سواء كانت مُدوَّنة أم لا، والتي تحكم مجالاتٍ مثل الزواج والوصاية والطلاق والحضانة والميراث على الحياة اليومية للنساء وأسرهن. إن أي تمييز على أساس الجنس في قانون الأسرة لا يقوِّض فقط حق المرأة والفتاة في المساواة، بل يؤثر أيضًا على وصولهما إلى التعليم والرعاية الصحية والإسكان والأمن الاقتصادي - بما في ذلك حقوق الأرض والميراث والمشاركة في الحياة العامة. تتفاقم هذه التحديات المترابطة بسبب أزمة المناخ والجفاف وتدهور الأراضي، ما يزيد من مسؤوليات الرعاية والأعباء المنزلية التي تقع بشكل غير متناسب على عاتق النساء. في عام ٢٠٢٥ وما بعده، وبغض النظر عن المناخ السياسي، تتطلب قوانين الأسرة التمييزية إصلاحًا شاملاً ومنهجيًا.

بدون القضاء على جميع أشكال التمييز في القانون - سواءً كان ذلك على المستوى الشخصي أو الاقتصادي أو الزوجي أو يتعلق بالسماح بالعنف أو حتى الترويج له - لا يمكن للمرأة المشاركة بشكلٍ كاملٍ ومُجدٍ في مختلف جوانب الحياة. أي شيء دون ذلك غيرُ مقبول. **قبل كل شيء، تتحمّل الحكومات وكذلك الزعماء الدينيون ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية وصناع القرار المسؤولية أمام الشعب عن الوعود التي قطعوها على كل المستويات، وقد حان الوقت للعمل وتنفيذ وعود منصة بيجين، وإضافة المساواة أخيرًا إلى القانون.**